بين البلدين. وعلى ذلك، فان اتفاقية التجارة والتبادل بين البلدين تحدد ضرورة تشجيع التبادل الحر للمنتجات والسلع بين البلدين، وذلك باتباع مبدأ «الدولة الاولى بالرعاية»؛ ومن ثم، فان اتفاقية التجارة تحرّر، تماماً، التبادل السلعي بين البلدين ويتحدد التبادل السلعي حسب قوة كل من الاقتصادين والمزايا النسبية لمنتجات كل منهما، أي قدرة كل منهما التصديرية.

ونستطيع ان نقسم التبادل التجاري المقترح بين مصر واسرائيل الى قسمين: الأول، الصادرات الاسرائيلية الى مصر؛ والثاني، الصادرات المصرية الى اسرائيل.

١ ـ الصادرات الاسرائيلية الى مصر: يذكر بعض الكتاب الاسرائيليين[٧] ان امكانات اسرائيل الكبيرة في التصدير الى مصر تقع في جانبين أساسيين:

(أ) المعادن والمعدات (بما فيها الالكترونيات) ووسائل المواصلات. حيث يمكن لاسرائيل ان تنمّي صادراتها الى مصر، في اطار مجموعة طويلة من المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات الكهربائية والالكترونية. وبوجه خاص، فان لدى اسرائيل امكانات جيدة في صادرات الماكينات الزراعية ومعدات الريّ والثلاجات وأجهزة تكييف الهواء والاجهزة الالكترونية والمعدات الطبية والاجهزة الكهربائية، بمختلف انواعها، وقطع غيار للعربات وغيرها.

(ب) المنتجات الصناعية الكيماوية، بما في ذلك الادوية، والاسمدة الكيماوية، والمبيدات الحشرية، ومنتجات بتروكيماوية، ومنتجات أخرى. كما يمكن لاسرائيل تصدير خضر محفوظة واطارات سيارات.

٢ ـ الصادرات المصرية الى اسرائيل: تقوم مصر، حالياً، بتصدير مجموعة من السلع الى اسرائيل على النحو التالي:

- النفط: وتقوم بتصدير مليوني طن خام سنوياً، وبأسعار تقل عن أسعار السوق العالمية (أقل بحوالى دولارين للبرميل).
- هناك اهتمام اسرائيلي محدود باستيراد مجموعة من السلع، مثل الأرز او السكر والتبغ والنسيج والخيوط القطنية والأثاث.

وذكرت الكتابات الاسرائيلية ان هناك أموراً مشجعة للتبادل التجاري بين مصر واسرائيل منها:

- القرب الجغرافي، بما يعني تخفيض نفقات النقل.
- الملم اسرائيل بمتطلبات السوق العربية.
- الامل في ان يخصص جزء من المعونة الاميركية لمصر في شراء سلع وخدمات من اسرائيل.
- على المدى الطويل، يمكن توقع زيادة تدفق الاستثمارات الى اسرائيل، من قبل من احجموا عن ذلك في الماضي، بسبب المقاطعة العربية والوضع المتوتر في المنطقة.
- امكان تخفيف أعباء الأمن في الموازنة الاسرائيلية (٣٣ بالمئة من اجمالي الموازنة)، مما يشجع على زيادة الاستهلاك والتنمية.

على أن الامر لا يقتصر على حرية تبادل التجارة والسلع والخدمات بين مصر واسرائيل فحسب، بل ان بعض الكتابات الاسرائيلية تأمل في ايجاد مجموعة من المشروعات المشتركة مع مصر، وخاصة في سيناء، «بهدف وضع أسس متينة لتنمية اقتصادية مستقلة للمنطقة لمصلحة الطرفين، وانشاء